

الخليج

اقتصاد, أرشيف الإقتصاد, اقتصاد محلي

19 يناير 2019 02:11 صباحا

الإمارات بيئة عمل عالمية جاذبة للمواهب





أكد علي مطر، رئيس شركة «لينكدإن» للأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وإفريقيا أن التحول والتطور الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات فتح آفاقاً واسعة لاستقطاب الكوادر المهنية من جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعزز من متانة قطاع الوظائف في الدولة. وقال مطر لـ «الخليج» إن استراتيجيات الإمارات للتحول للاقتصاد المعرفي والذكاء الاصطناعي والحكومة والمدينة الذكية، جعلت الوظائف الرقمية تستأثر بـ 50% من سوق الوظائف المحلي. وأشار مطر إلى أن بيئة الإمارات المتطورة تستدعي تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص لسد الفجوة بين مخرجات التعليم والطلب على الوظائف التي يطلبها سوق العمل، وذلك من خلال تطوير التعليم وزيادة معدلات التدريب والتأهيل للكوادر الوظيفية لسد هذه الفجوة. وأوضح مطر أن وظائف مثل: خبير بيانات ومحلل بيانات، التعاملات الرقمية، ولغات برمجة الذكاء الاصطناعي، وتصنيع السيارات ذاتية القيادة، والتاكسي الطائر، والطائرات من دون طيار، والتعلم الآلي، والتشخيص والعلاج الطبي عن بعد، وكذلك تصنيع الروبوتات والإنسان الآلي، وأنظمة الترجمة الآلية، ستحظى بطلب عال

كيف ساهمت توجهات الإمارات للتحول إلى الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي في ارتفاع الطلب على الوظائف *
التقنية والرقمية؟

نجحت دولة الإمارات في تهيئة بيئة استثمارية عالمية المستوى، عبر تحولها إلى الاقتصاد المعرفي، وزيادة الطلب -
على الوظائف التقنية والرقمية المحفزة لتعزيز مستويات الأعمال والداعمة للاستثمار

وشكل ذلك بيئة مثالية لاستقطاب المواهب والطاقات الخلاقة في المجالات الرقمية، ما ساهم بتشجيع الابتكار والتركيز على النمو المستدام ضمن التوجهات الاستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات في دفع المواهب إلى تطوير المهارات التقنية لتلبية لاحتياجات سوق العمل الذي يشهد تغيرات متسارعة ويولد تحديات وفرصاً جديدة للمواهب

ما تقديرات «لينكدإن» للطلب على الوظائف التقنية والمتعلقة بالذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات؟ *

يشير تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان «مستقبل الوظائف 2018» إلى أنه بحلول عام 2022 - سيفقد سوق العمل حوالي 75 مليون وظيفة لصالح «الروبوتات»، وبحسب التقرير فإن فقدان الوظائف لا يعني خسارتها بالمطلق، إذ سيستحدث الاعتماد على الروبوتات 133 مليون وظيفة أيضاً، ويتوقع التقرير أن الشركات ستقسم مهام العمل بين الإنسان والآلات.

أضاف مطر، أن تغيرات سوق الوظائف تهيئ فرصاً وتحديات جديدة للمواهب، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على وظائف تدريب الروبوتات وهندسة الذكاء الاصطناعي ومهن الإشراف ومتابعة أداء أجهزة الذكاء الاصطناعي في العمل وتقييم دقتها ومستوى نجاحها، واستكشاف الأخطاء أو الأعطال الفنية المحتملة قبل حدوثها، والوظائف التي ستشهد إقبالاً، هي: خبير بيانات ومحلل بيانات، التعاملات الرقمية، ولغات برمجة الذكاء الاصطناعي، وتصنيع السيارات ذاتية القيادة، والتاكسي الطائر، والطائرات من دون طيار، والتعلم الآلي، والتشخيص والعلاج الطبي عن بعد، وكذلك تصنيع الروبوتات والإنسان الآلي، وأنظمة الترجمة الآلية، إضافة إلى تخصص المحاكاة المعرفية، وما يعزز هذه التوجهات مؤشرات النمو الاقتصادي الناجم عن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تشير إلى تحقيق مستويات نمو مرتفعة عبر مختلف القطاعات على المدى البعيد.

ما تعليقكم على أن الأتمتة والذكاء الاصطناعي والاعتماد على الآلة سوف يرفع معدلات البطالة أم العكس؟ *

تشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن 47% من أنشطة العمل ستكون عرضة للأتمتة بحلول 2020، - وسيؤدي هذا حتماً إلى اختفاء كثير من المهن، واستبدال نحو 83% من الحرف ذات الأجور التي لا تتجاوز 20 دولاراً في الساعة، الأمر الذي يشكل قلقاً لتداعياته على نسب البطالة وتفاوت معدلات الدخل في الدول التي يمتن مواطنوها حرفاً مهددة بالانقراض، أما في منطقة تشهد نمواً متسارعاً فإن الأتمتة ستعدل الخلل بسوق العمل وتخلق كثيراً من المهن والوظائف ذات القيمة العالية في مختلف القطاعات تلبية للاحتياجات المتغيرة التي يشهدها سوق العمل.

ومن المتوقع أن يصل حجم المساهمة المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول 2030 إلى ما يقرب من 15.7 تريليون دولار، وزيادة في حجم الاقتصاد العالمي تصل إلى 13 تريليون دولار، فالذكاء الاصطناعي سيؤثر في القوى العاملة في أنحاء العالم، وسيقضي على مهن ويوفر مهناً أخرى مختلفة تماماً، مع الأخذ بالاعتبار أن الذكاء الاصطناعي ليس بذلك التأثير في العمل الإبداعي أو الشخصي أو المادي، وأنه سيستخدم لدعم اتخاذ القرارات، وليس اتخاذها.

هل ترون أن سوق توظيف المهنيين مقبل على طفرة في الإمارات وصولاً إلى «إكسبو 2020 دبي» وما بعده ولماذا؟ *

تواصل الإمارات ترسيخ أسس المناخ الاقتصادي المستقر والبيئة المالية والتشريعية والتقنية المحفزة الداعمة - للاستثمار وتعزيز مستويات الأعمال، وتوقع تقرير لوزارة الاقتصاد أن يصل الناتج المحلي للإمارات إلى 1.6 تريليون درهم (435.7 مليار دولار) خلال 2018، مقارنة بنحو 1.49 تريليون درهم (407.21 مليار دولار) العام 2017.

وحسب التقرير تعد الإمارات، ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وواحدًا من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم مع الإشارة إلى أنها تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة الخليج العربي، لاسيما أن القطاع غير النفطي يستحوذ حالياً على نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 80% بحلول 2020.

ومن المنتظر ارتفاع اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات إلى 50 مليار درهم خلال 2020، وفقاً لتقارير «المؤسسات العالمية المتخصصة ومن ضمنها «تريدنج إكنوميكس».

ويخلق النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي واجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة، في شتى القطاعات، بيئة عمل متعطشة للمواهب المستجدة، خاصة ما يتعلق بتقنية المعلومات والاتصالات، والتسويق والتصميم، والحقوق التجارية، وهذا بالتأكيد سيؤدي الى طفرة في توظيف المهارات وبما يدعم النمو المستدام

هل تتوقعون أن الوظائف التقنية ستكون من بين الأعلى في نسب التوظيف والرواتب خلال السنوات القليلة المقبلة؟*

يتمتع سوق العمل في الإمارات بحيوية فائقة، لكونها مركزاً مزدهراً للأعمال، نتيجة عوامل كثيرة داخلية وخارجية، - وهذا يحفز الشركات بشكل دائم على مراجعة استراتيجية توظيفها حرصاً على تماشيها مع أولوياتها المهنية، والأولوية الأساسية للشركات في الوقت الراهن هي الوظائف الهندسية بمختلف مجالاتها لاسيما الرقمية والتقنية، ويمكن القول: %50 إن نسبة الوظائف التقنية تتجاوز

هل ترون أن برامج التعليم بحاجة إلى تطور كبير لمواكبة الطلب على ما يعرف بوظائف المستقبل؟*

تطمح الرؤية المستقبلية للإمارات إلى موقع ريادي عالمياً في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنية الحديثة، بمعنى - الإسهام في الثورة الصناعية الرابعة، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، ولتحقيق ذلك لا بد من تطوير التعليم، وأدوات البحث المعرفي وتشجيع البحث العلمي في مختلف مراحل التعليم، لتعزيز الابتكار، وذلك يتطلب إيجاد طرق تعليم مبتكرة ومتجددة لإعداد الطلاب في المراحل الأساسية وتمكين قدراتهم في تحصيل المهارات اللازمة لمواجهة سوق العمل المستقبلي، وتشير بعض الدراسات إلى أن نحو 65% من طلبة المرحلة الابتدائية اليوم سيعملون في وظائف غير موجودة حالياً

إعادة هيكلة وظيفية

رداً على سؤال حول ما الذي ينبغي عمله من قبل إدارات الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص لتوظيف الكوادر المهنية واستغلالها بصورة أفضل، أكد علي مطر أن أهم ما يمكن عمله هو تحقيق التعاون والتنسيق والشراكة بين إدارات الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، وفي كافة المجالات التي تدعم وتطور الموارد البشرية، واستثمار هذا التعاون في تهيئة وتأهيل الموارد البشرية وفق المعايير العالمية لشغل الوظائف المستقبلية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وتوجيه اليد العاملة في طور التأهيل إلى تحصيل مهارات ودراسة اختصاصات تواكب مستجدات الثورة الصناعية الرابعة

وتحدث علي مطر عن حاجة القطاعين العام والخاص إلى إحداث تغييرات أو إعادة هيكلة وظيفية منعاً لهدر الموارد واستغلال الطاقات الوظيفية ووضعها في مكانها الصحيح، وفي ذلك أكد مطر أن الإمارات تعد الأولى في منطقة الخليج من حيث الإنفاق على التعليم، كما تشهد زيادة مطردة في عدد الجامعات، إلا أن المشكلة في أن اختيار الطلبة غالباً يكون لاختصاصات لا تتطابق تماماً مع احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص، ما يخلق فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما تعمل عليه استراتيجيات الإمارات للذكاء الاصطناعي ومبادرات أهمها: مليون مبرمج عربي، فيما يتطلب الأمر تعزيز وتضافر الجهود والشراكات العالمية في بناء الخبرات واستقطاب المهارات

